



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات
الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحول العالمية المؤثرة

الاتجاهات العالمية 2040

الاستخبارات الوطنية الأميركية

تقييم مجتمع الاستخبارات الأميركية السنوي للتهديدات

الاستخبارات الوطنية الأميركية

خطوات لتمكين عملية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط

برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تلاشي "السلام الأميركي" في الشرق الأوسط

موقع ريسونسيبل ستيت كرافت

ردع إيران في المنطقة الرمادية

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي :

Baabda 10172010

P.O.Box : 24/47

Beirut - Lebanon

الرصد الاستراتيجي

حزيران 2021



الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: حزيران 2021

العدد: الرابع والعشرون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

<http://www.dirasat.net>

فهرس المحتويات

- 5.....الاتجاهات العالمية 2040
- 11.....تقييم مجتمع الاستخبارات الأميركية السنوي للتهديدات
- 41.....خطوات لتمكين عملية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط
- 51.....تلاشي "السلام الأميركي" في الشرق الأوسط
- 63.....ردع إيران في المنطقة الرمادية:

الاتجاهات العالمية 2040¹

عالم أكثر إثارة للجدل

الاستخبارات الوطنية الأميركية، آذار 2021

المقدمة

الملخص التنفيذي

❖ القوى الهيكلية تحدد المعايير

تضع الاتجاهات في الخصائص السكانية والتنمية البشرية والبيئة والاقتصاد والتكنولوجيا الأساس لعالمنا المستقبلي وتبني حدوده. ففي بعض المناطق أصبحت هذه الاتجاهات أكثر حدة، مثل التغيرات في مناخنا وتمركز السكان في المناطق الحضرية وظهور التقنيات الحديثة. وفي مناطق أخرى تبدو الاتجاهات أكثر غموضاً، فيرجح أن تتباطأ المكاسب في التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، ويمكن حتى أن تنقلب في بعض المناطق، على الرغم من أن مزيجاً من العوامل قد يغير هذا المسار. وسيتيح تقارب هذه الاتجاهات فرصاً للابتكار، لكنه سيرتك أيضاً بعض المجتمعات والبلدان تكافح من أجل التكيف والتأقلم، فحتى التقدم الواضح كالتقنيات الحديثة والمتقدمة سيكون معرقلًا لحياة الكثير من الناس وسبل عيشهم، ما سيشعرهم بعدم الأمان ويرغمهم على التأقلم.

الاتجاهات المؤكدة خلال الأعوام العشرين المقبلة ستكون تحولات ديموغرافية كبيرة مع تباطؤ النمو السكاني في العالم وشيخوخة العالم السريعة. فبعض الاقتصادات المتقدمة والناشئة، ومنها في أوروبا وشرق آسيا، ستتقدم في السن بوتيرة أسرع وستواجه تقلص

¹ تعريب: بتول ناصر الدين.

The U.S. National Intelligence Council, "Global Trends 2040: A More Contested World", March 2021.

https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/GlobalTrends_2040.pdf

السكان، ما سيثقل كاهل النمو الاقتصادي. وفي المقابل تستفيد بعض البلدان النامية في أميركا اللاتينية وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا من زيادة السكان في سنّ العمل، ما سيتيح الفرصة لعائد ديموغرافي، إذا ما اقترنت بتحسينات في البنى التحتية والمهارات. وقد حققت التنمية البشرية، وتشمل الصحة والتعليم ورفاهية الأسر المعيشية، تحسينات تاريخية في جميع المناطق خلال العقود القليلة الماضية. وسيكافح الكثير من البلدان للاستناد إلى هذه النجاحات وللحفاظ عليها حتى. لقد ركّزت التحسينات السابقة على أساسيات الصحة والتعليم والحدّ من الفقر، لكن المراحل اللاحقة من النمو تُعدّ أكثر صعوبة وتواجه معوّقات بفعل جائحة كورونا، ونموّ الاقتصاد العالمي البطيء وشيخوخة السكان وأثار النزاعات والمناخ. وستشكّل هذه العوامل تحدّيًا للحكومات الساعية إلى توفير التعليم والبنى التحتية اللازمة لتحسين إنتاجية الطبقات الوسطى المتنامية في اقتصاد القرن الواحد والعشرين. وبما أنّ بعض البلدان تنجح في التغلّب على هذه التحديات وبلدانًا أخرى تفشل، فسيؤدّي تحوّل الاتجاهات الديموغرافية العالمية حتمًا إلى توسيع الهوة في الفرص الاقتصادية ضمن البلدان وفي ما بينها في العقدين المقبلين وإلى زيادة الضغط من أجل الهجرة والخلافات بشأنها.

في موضوع البيئة، يُرجّح تضاعف الآثار المادّية لتغيّر المناخ في العقدين القادمين ولا سيّما في ثلاثينيات القرن الواحد والعشرين. فارتفاع درجات الحرارة سيكون مصحوبًا باشتداد العواصف وفترات الجفاف والفيضانات، وذوبان الأنهار الجليدية والقمم الجليدية، وارتفاع مستويات سطح البحر. وسينصبّ التأثير بطريقة غير متكافئة على العالم النامي والمناطق الفقيرة وسيتداخل مع التدهور البيئيّ خالقًا ثغرات جديدة ومفاقمًا المخاطر الموجودة مسبقًا على الازدهار الاقتصادي والغذاء والماء والصحة وأمن الطاقة. ويُرجّح أن توسّع الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص تدابير التأقلم والقدرة على الصمود من أجل مواجهة التهديدات القائمة، من غير المرجّح أن توزّع هذه التدابير بالتساوي، ما سيجعل بعض الشعوب في مستويات أدنى من غيرها. وستزداد النقاشات حول كيفية التخلّص من انبعاثات غازات الدفيئة ومدى سرعة الأمر.

خلال العقدين المقبلين يُرجّح أن تهَيّ عدّة اتجاهات اقتصادية عالمية الظروف ضمن الدول وفي ما بينها، وتشمل الاتجاهات زيادة الدين الوطني، والبيئة التجارية الأكثر تعقيدًا وتجزؤًا، والتحوّل في التجارة، والتعطّل الجديد للعمل. فقد تكتشف عدّة حكومات نقص مرونتها أثناء

اجتيازها مزيداً من أعباء الدين، وتنوع قواعد التجارة، ومجموعة أوسع من الجهات الفاعلة القويّة في الدولة والشركات التي تمارس النفوذ.

الشركات ذات المنصّات الواسعة، التي توفرّ الأسواق الإلكترونية لأعداد كبيرة من المشترين والبائعين، قد تقود العولمة التجارية المستمرة وتساعد الشركات الأصغر على النمو والنفوذ إلى الأسواق الدولية. ويُرجّح أن تحاول هذه الشركات القوية ممارسة النفوذ في المجالات السياسية والاجتماعية، وهي جهود قد تدفع الحكومات إلى فرض قيود جديدة. وتبدو الاقتصادات الآسيوية مستعدّةً لإكمال عقود من النمو حتى عام 2030 على الأقلّ، رغم احتمال بطء وتيرتها. ولا يُرجّح أن تصل هذه الاقتصادات إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو النفوذ الاقتصادي للاقتصادات المتقدّمة القائمة، وتشمل الولايات المتّحدة وأوروبا. ويبقى نموّ الإنتاجية متغيّراً رئيساً، فالارتفاع في معدّل النمو يخفّف الكثير من التحدّيات الاقتصادية والتحدّيات المتعلّقة بالتّمية البشرية وغيرها من التحدّيات.

ستتيح التكنولوجيا إمكانية تخفيف المشاكل مثل تغيّر المناخ والمرض، وإمكانية خلق تحدّيات جديدة مثل إلغاء وظائف. إذ يجري اختراع التكنولوجيات واستخدامها ونشرها ثم نسيانها كلما ازدادت السرعة حول العالم وظهرت مراكز ابتكار جديدة. وفي العقد المقبلين يُرجّح تسارع التطورات التكنولوجية ومداهما أكثر من أي وقت مضى، ما سيغيّر مجموعةً من التجارب والقدرات البشرية وينشئ في الوقت نفسه توتراً جديداً واضطرابات داخل المجتمعات والصناعات والدول وفي ما بينها. وسيتنافس المنافسون الحكوميون وغير الحكوميين على القيادة والهيمنة في العلوم والتكنولوجيا، مع احتمال تعاقب المخاطر والآثار على الأمن الاقتصادي والعسكري والمجتمعي.

❖ الديناميكيات الناشئة

هذه القوى البنوية وغيرها من العوامل ستتلاقى وتتفاعل على مستوى المجتمعات والدول والنظام الدولي، خالقةً فرصاً وتحديات جديدةً للمجتمعات والمؤسسات والشركات والحكومات. ويُرجّح أيضاً أن تُنتج هذه التفاعلات على جميع المستويات احتجاجاً غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، ما سيعكس إيديولوجيات مختلفة ووجهات نظر متباينة حول الطريقة الأكثر فعاليةً لتنظيم المجتمع والتصديّ للتحديات الناشئة. وداخل المجتمعات ثمة تفكّك واحتجاج متزايدان بشأن القضايا الاقتصادية والثقافية والسياسية، فعقود من المكاسب المستمرة في

الازدهار وغيره من أوجه التنمية البشرية حسّنت الحياة في كل المناطق ورفعت توقّعات الناس بمستقبل أفضل.

ومع استقرار هذه الاتجاهات في أعلى المستويات واتحادها مع التغيّرات الاجتماعية والتكنولوجية أصبح بعض سكان العالم حذرين من المؤسسات والحكومات التي يرونها غير راغبة أو غير قادرة على تلبية احتياجاتهم. وينجذب الناس نحو المجموعات المألوفة وذات التفكير المشابه من أجل المجتمع والأمن، ويشمل ذلك الهوية الإثنية والدينية والثقافية ونحو التجمعات حول المصالح والقضايا مثل حماية البيئة. فمزيج الولاءات البارزة حديثاً والمتنوعة المتعلقة بالهوية وبيئة المعلومات الأكثر توقّوعاً يكشف التصدّعات داخل الدول، ويصعّدها ويضعف القومية المدنية ويزيد من عدم الاستقرار.

على مستوى الدولة، يُرَجَّح أن تواجه العلاقات بين المجتمعات وحكوماتها في كل المناطق ضغوطاً وتوتراً بسبب عدم التّطابق المتزايد بين ما يحتاج إليه الجمهور ويتوقّعه وبين ما تستطيع الحكومات وتنوي تقديمه. ويتضاعف تزوّد الشعوب في كل المناطق بالأدوات والقدرة والتحفيز للتحرك من أجل أهدافهم الاجتماعية والسياسية المفضّلة ولزيادة مطالبه حكوماتهم بإيجاد الحلول. وفي الوقت نفسه الذي يتزايد فيه تمكين الناس وتكثر مطالبهم تتعرّض الحكومات لضغط أكبر بسبب التحدّيات الجديدة وشحّ الموارد. وينذر اتّساع الفجوة هذا بمزيد من عدم الاستقرار السياسي وتآكل الديمقراطية وتوسّع أدوار الفئة البديلة من مقدّمي الحوكمة. وقد تفتح هذه الديناميكيات مع الوقت الأفق أمام تحولات هامة في كيفية حكم الشعب.

في النظام الدولي، لا يُرَجَّح أن تتمكّن دولة واحدة من الهيمنة على جميع المناطق أو المجالات، فسيتنافس عدد كبير من الجهات الفاعلة لتشكيل النظام الدولي وتحقيق أهدافٍ أضيّق، ويُرَجَّح أن تشتدّ المنافسة بين الصين وتحالف غربي تقوده الولايات المتّحدة، بفعل التحوّلات المتسارعة في القوة العسكرية والتركيبية السكانية والنمو الاقتصادي والظروف البيئية والتكنولوجيا والانقسامات المشتدّة بشأن نماذج الحوكمة. وستفعل القوى المتنافسة أي شيء من أجل تشكيل المعايير والقواعد والمؤسسات العالمية، في حين أن القوى الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية قد تمارس مزيداً من النفوذ وتقود القضايا التي تركتها الجهات الفاعلة الرئيسية من دون معالجة. ويرجّح أن تنتج هذه التفاعلات شديدة التباين بيئة

جيوسياسية أكثر عُرضة للصراع وأقل استقرارًا، وتقوّض تعددية الأطراف العالمية، وتوسّع عدم التوافق بين التحدّيات عبر الوطنية والترتيبات المؤسسية من أجل معالجتها.

❖ سيناريوهات بديلة للعام 2040

ستحدّد ردود الفعل البشرية لهذه المحرّكات الرئيسة والديناميكيات الناشئة كيفية تطوّر العالم في العقدين القادمين. ومن أصل الشكوك الكثيرة بشأن المستقبل بحثنا عن ثلاثة أسئلة محورية تتعلّق بالشروط في مناطق وبلدان معيّنة وخيارات السياسات العامة من قبل الشعوب والقادة الذين سيشكلون البيئة العالميّة. وركّبنا خمسة سيناريوهات لعوالم بديلة في العام 2040.

- ما مدى خطورة التحدّيات العالمية التي تلوح في الأفق؟
- كيف تشارك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في العالم، بما في ذلك تركيز المشاركة ونوعها؟
- أخيرًا، ما أولويّات الدول بشأن المستقبل؟

في "نهضة الديمقراطيات"، العالم وسط عودةٍ للديمقراطيات المفتوحة بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها. فالتطورات التكنولوجية السريعة التي عزّزتها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة وغيرها من المجتمعات الديمقراطية تحوّل الاقتصاد العالمي وتزيد الدّخل وتحسّن جودة حياة ملايين الناس حول العالم. ويمكن تصاعد النمو الاقتصادي والإنجازات التكنولوجية من الاستجابة للتحدّيات العالمية، ويخفّف الانقسامات المجتمعية. في المقابل، خنقت سنوات الرقابة والرصد الاجتماعيين في الصين وروسيا الابتكار، فكبار العلماء ورواد الأعمال طلبوا اللجوء في الولايات المتحدة وأوروبا.

في "عالم منسق"، النظام الدولي بلا اتجاه وفوضوي ومتقلّب، فالقواعد والمؤسسات الدولية يتمّ تجاهلها إلى حد كبير من قبل القوى الكبرى مثل الصين والجهات الفاعلة الإقليمية وغير الحكومية. وتعاني دول منظمّة التعاون الاقتصادي من تباطؤ النمو الاقتصادي ومن توسّع الانقسامات المجتمعية ومن الشلل السياسي. فالصين تستغلّ مشاكل الغرب لتوسيع نفوذها الدولي وخاصةً في آسيا، لكن بكين تفتقر إلى الإرادة والقوة العسكرية لتولّي القيادة العالمية،

تاركةً الكثير من التحدّيات العالمية كتغيّر المناخ وعدم الاستقرار في البلدان النامية مهملةً إلى حد كبير.

في "التعايش التنافسي"، أعطت الولايات المتحدة والصين الأولوية للنمو الاقتصادي واستعادتا علاقةً تجاريةً متينة، لكن هذا الاعتماد المتبادل قائمٌ إلى جانب المنافسة على النفوذ السياسي ونماذج الحوكمة والهيمنة التكنولوجية والميزة الاستراتيجية. وخطر الحرب الكبرى منخفض، والتعاون الدولي والابتكار التكنولوجي يجعل المشاكل العالمية قابلة للمعالجة على المدى القريب بالنسبة للاقتصادات المتقدّمة، لكنّ التحدّيات المناخية على المدى الطويل تظلّ قائمة.

في "الوحدات المنفصلة"، العالم مقسّم إلى عدة كتل اقتصادية وأمنية متنوّعة الأحجام والقوى، تتمحور حول الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا وبعض القوى الإقليمية، وتركّز هذه الكتل على الاكتفاء الذاتي والقدرة على الصمود والدفاع. فتندفّق المعلومات ضمن المناطق المحصورة المستقلّة ذات السيادة الإلكترونية، ويُعاد توجيه سلاسل الإمداد، وتختلّ التجارة الدولية. والدول النامية الضعيفة عالقة في المنتصف وبعضها على وشك أن يصبح دولاً فاشلة. أما المشاكل العالمية ولا سيّما تغيّر المناخ فهي إن تم تناولها متناولاً بشكل متقطّع.

في "المأساة والتعبئة"، يجري تحالف عالمي بقيادة الاتحاد الأوروبي والصين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعدّدة الأطراف المعاد تنشيطها تغييرات بعيدة المدى تهدف إلى معالجة تغيّر المناخ واستنفاد الموارد والفر بعد الكارثة الغذائية العالمية الناتجة عن الحوادث المناخية والتدهور البيئي. وتساعد البلدانُ الغنية البلدانَ الفقيرة على معالجة الأزمة ثم تساعد على الانتقال إلى اقتصادات ذات استخدام منخفض للكربون، من خلال برامج المساعدات الواسعة ونقل التكنولوجيا المتقدّمة في مجال الطاقة، بعد إدراك سرعة انتشار هذه التحدّيات العالمية العابرة للحدود.